Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

جرائم ذوي الياقات البيضاء في العراق

((جرائم السياسيين الاداريين انموذجًا))

أ.م.د. وعد ابراهيم خليل

كلية الآداب / جامعة الموصل

waad.ibrahim.k@uomosul.edu.iq

Abstract:

The study investigates the nature of white – collar crimes in Iraq committed by Iraq corrupt politicians and government officials. The study show that this kind of crimes is wide spread in Iraqi government institutions as indicated by Iraqi integrity committee annually reports. Such crimes include: bribery, the misuse of power, and public money robbery. These crimes had a negative impact on Iraqi community, well shown in the spread of poverty and unemployment, lack of good public services and security, and loss of country fortune which reaches billions of dollars.

ملخص :

هدفت الدراسة التعرف على طبيعة جرائم ذوي الياقات البيضاء في العراق وهم (السياسيون الاداريون) في اجهزة الدولة ووزاراتها ممن قاموا بجرائم فساد واستغلال السلطة ، وقد اظهرت الدراسة شيوع هذه الجرائم وانتشارها في مختلف مؤسسات الدولة بحسب التقارير السنوية لهيئة النزاهة العراقية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة ، وكان من ابرز الجرائم التي قام بها السياسيون الإداريون (الرشوة ، استغلال النفوذ ، سرقة المال العام) ، وانعكست هذه الجرائم سلبيا على المجتمع العراقي من خلال انتشار الفقر والبطالة وسوء الخدمات وانعدام الامن وضياع ثروات البلد التي تقدر بمئات المليارات من الدولارات .

مقدمة

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

يرتبط مفهوم الجريمة في كثير من الاحيان بالفقر والحرمان وذلك لانتشار هذا النمط في اغلب المجتمعات كونه نتيجة طبيعة للحاجات الغير مشبعة لدى القائم بالفعل الاجرامي ، وقد سلطت الدراسات الاجتماعية والقانونية الضوء على هذا التصور حتى شاع وبرز على التصورات والحقائق الاخرى المرتبطة بالجريمة ، لكن الواقع يشير الى ان ارتباط الجريمة بالأغنياء واصحاب السلطة لا يقل باي شكل من الاشكال عن ارتباطها بالفقراء والمحرومين لابل انه يفوق من ناحية الاثر ما تتركه جرائم الفقراء على المجتمع ، وافضل برهان على ذلك ما يعيشه المجتمع العراقي من شيوع للجريمة والفساد بعد التغيير الهائل الذي وقع في ٢٠٠٣ وما تلاها الى يومنا هذا ، فلو تتبعنا الاثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية التي ظهرت نتيجة لما قام به السياسيون والمسئولون وكبار موظفي الدولة من (جرائم) ظاهرة ومستترة نقلت المجتمع العراقي من مقدمة اغنى دول العالم في النفط والموارد الاخرى الى اتعس دول العالم في الفقر والحرمان وتربع المجتمع العراقي على المراكز الاولى في (الفساد والعنف والخراب) حتى اضحى ثلث سكانه تحت خط الفقر مع شيوع البطالة والجهل والجريمة بنسب مخيفة ، وهنا استعرنا مفهوم (جرائم ذوي الياقات البيضاء) لنشير الى انواع الجرائم التي يرتكبها البعض من سياسيو المجتمع العراقي تحت عباءة السلطة والمركز والنفوذ مستغلين نظام المحاصصة الذي جاء به الاحتلال الامريكي للعراق بعد ٢٠٠٣ ليتقاسموا فيما بينهم مراكز القرار والسلطة والادارة ويحصدوا ثمارها التي لا تنضب على حساب الملايين من اللاهثين وراء لقمة العيش والكفاف مستندين على ماتوفر لدينا من احصاءات رسمية نشرتها الاجهزة التي شكلت لمحاربة الفساد والجريمة مثل (هيئة النزاهة) التي لايتناسب دورها مع حجم الدمار والخراب الاقتصادي الذي قام به هؤلاء المستغلين للسلطة والذي حول العراق الى بلد يستدين ويستجدي المعونة بعد ان كان يعطي الدعم المادي والاقتصادي لكل من هب ودب من دول العالم المحتاجة وغير المحتاجة اقتصاديا.

مشكلة الدراسة:

يعيش المجتمع العراقي منذ سنوات في ازمات متلاحقة نجمت عن سوء الادارة الحكومية للموارد الهائلة التي يمتلكها البلد وشيوع الفساد معظم مؤسساته حتى بات يحتل المراتب الاولى عالميا في تقرير المنظمة العالمية لمكافحة الفساد ولعدة سنوات على التوالي ، ويرجع السبب في جزء كبير منه الى سوء ادارة مؤسسات الدولة الناجم عن تقاسم السلطة على اساس المحاصصة السياسية التي جلبت الى الادارات العليا شخصيات لاتصلح لها ، وجلبت معها اتباعها من المنتفعين والمستغلين الذين وصلوا بالوزارات والمؤسسات الحكومية الى اسوأ حالاتها متخفين وراء مدرائهم ووزرائهم

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

واحـزابهم التـي تحمـيهم ، والمشـكلة كانـت فـي ان كـل الاحـزاب والقيـادات السياسـية والاداريـة تـدعي الاصلاح ومحاربة الفساد والجريمة ، وهنا تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤلات الاتية :

هـل هنـاك جـرائم ذوي الياقـات البيضـاء فـي العـراق ؟ ومـاهي جـرائم ذوي الياقـات البيضـاء فـي المجتمـع العراقي ؟ ومن هم اصحابها ؟

اهمية الدراسة واهدافها :

تتبـع اهميـة الدراسـة مـن تناولهـا لموضـوع خطيـر الا وهـو (جـرائم الطبقـة السياسـية مـن الـذين يحتلـون مواقـع اداريـة عليـا فـي المجتمـع) ، وهـذا الموضـوع يبتعـد عـن تناولـه البـاحثون لحساسـية موضـوعه وارتباطـه بالقيـادات السياسـية والاداريـة للبلـد ومـا يترتـب علـى ذلـك مـن مشـاكل يكـون الباحـث فـي غنـى اعنهـا ، كمـا ان اهميتـه تـرتبط بخطـورة هـذه الجـرائم وتأثيرهـا المباشـر علـى المجتمـع كـون تـاثير يكـون اكبـر بكثيـر مـن جـرائم النـاس العـاديين التـي قـد تـوثر علـى شـخص او عائلـة او مجموعـة افـراد ، فضـلا عـن نـدرة الدراسـات التـي تناولـت (جـرائم ذوي الياقـات البيضـاء) فـي العـراق خصوصـاً والـوطن العربـي عموماً .

وتهدف الدراسة الحالية الى :

١- التعرف على طبيعة جرائم ذوي الياقات البيضاء في العراق
٢- ما مدى انتشار هذه الجرائم
٣- ماهي ابرز انواع هذه الجرائم
٤- التعرف على الاثار الناجمة عنها

ا

جراءات الدراسة :-

اولا : تحديد المفاهيم

أ)- الجريمة:

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

الجريمة لغوياً تعني بانها (الجرم، التعدي والجرم،: الذنب والجمع اجرام وجروم وهو الجريمة ويقال جرم فلان أي اذنب واخطأ)[١] وتستخدم كلمة جريمة (Crime) في اللغة الانكليزية لتدل على العمل الاثم والمذنب ، أو التميز والشذوذ عن السلوك العادي ، فالمجرم هو من شذ عن السلوك العادي [٢]، وفي القانون العراقي تعرف على انها :ارتكاب فعل جرمه القانون او الامتناع عن فعل امر به القانون [٣].

ب)- (جرائم ذوي الياقات البيضاء) :

مصطلح الياقات البيضاء يشير في التبسيط الشديد الى اللون الابيض لياقة القميص عند رجال الاعمال تمييزا لها من البدلة الزرقاء عند العمال ، وهو مصطلح يراد منه ان الجرائم لاترتكب فقط من بعض الفقراء ومنهم العمال ذوو البدلة الزرقاء وانما ترتكب من بعض الاغنياء ومنهم رجال الاعمال ذوو الياقة البيضاء . وقد اثار مصطلح (جرائم ذوي الياقات البيضاء) اهتمام الباحثين اذ ركز البعض منهم على تقليص نطاق تلك الجرائم وتحديدها بفئة رجال الاعمال بينما وسع اخرين المفهوم ليشمل اصحاب النفوذ والسلطة [٤] .

(اصحاب الياقات البيضاء) مصطلح استخدم للمرة الاولى من قبل (سلون Sloan) مدير مؤسسة جنرال موتورز General Motors في كتابه (السيرة الذاتية، او قصة حياة العامل صاحب الياقة البيضاء an autobiography of a white collar worker للدلالة على الموظفين الاداريين وهو يقابل مصطلح (ذوي الياقات الزرقاء) للدلالة على العمال اليدويين [٥].

يرجع الفضل الى العالم الامريكي ادوين سذرلاند في استخدام مصطلح (جرائم ذوي الياقات البيضاء White – Collare Criminality) ، فقد ذكره اول مرة في عام ١٩٤٠ في بحث تبعه بمقالات عديدة ثم اصدر عام ١٩٤٩ كتابا يحمل نفس العنوان ولفت فيه الانظار الى اجرام هذه الفئة [٦] ، وقد بدأ استخدام هذا المفهوم منذ اكثر من نصف قرن لوصف الانشطة الاجرامية التي تقوم بها الشرائح والقطاعات الاكثر رخاءً في المجتمع مثل التهرب من الضرائب وتزوير الوثائق وممارسات البيع غير القانونية والتلاعب بخدمات الائتمان المالية والعقارات والابتزاز وصنع المنتجات الخطرة وبيعها والرشوة والاختلاس ، ولا شك ان من الصعب قياس هذا النوع من الجرائم او حصرها بمعايير كمية او نوعية لانها اتظهر في العادة في اية سجلات رسمية وغير رسمية ، غير انه يمكن تقسيمها الى فئتين عريضتين : فهناك الانشطة التي يقوم بها المديرون والمسؤولون والمهنيون الذين يشغلون مواقع متوسطة في المؤسسات العامة والخاصة وهناك الانشطة الاجرامية التي يمارسها ذوو

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

السلطة والنفوذ الاجتماعي الذين يستخدمون مايتمتعون به من نفوذ بحكم موقعهم ومسؤولياتهم لاغراض شخصية او مصلحية او جهوية عن طريق جمع الثروة او تقديم الرشاوى او تحبيذ سياسة معينة او الترويج والعمل لحساب مشروع اقتصادي ما (٧).

وفيما يتعلق بتعريف مفهوم (جرائم ذوي الياقات البيضاء) فهناك تعريفان لها ، الاول اجتماعي ينادي به العالم (ادون سذرلاند) الذي يعرفها بانها:- *جرائم تحدث من فرد يتمتع بقدر ظاهر من الاحترام والسمعة ، وذي منزلة اجتماعية راقية اثناء قيامه بنشاطه المهني* . والتعريف الثاني قانوني للعالم (هربرت ادلهيرتز) الذي عرفها بانها:- *تصرفات غير قانونية او سلسلة من التصرفات غير القانونية، تقترف بوسائل غير مادية ، بالخفاء او بالخداع ، للحصول على مال او ملكية ، او لتجنب الوفاء بمال ، او خسارة مال او ملكية ، او لادارة عمل ، او للحصول على منفعة شخصية* . (٨)

وعرفها عبود السراج بانها :- *مخالفات لنصوص جزائية ، ذات طابع اقتصادي او مالي اوتجاري او مهني ، يرتكبها اشخاص ذوو مكانة اجتماعية ، في معرض ممارستهم لنشاطهم المهني* (٩).

اما (هارتنج) فعرفها تعريفا ضيقا بانها :- *جريمة خاصة ، مخالفة للقانون الذي ينظم العمل ، ترتكب لصالح شركة بواسطة الشركة او بواسطة وكلائها في نطاق ممارسة الشركة لاعمالها* (١٠).

وهناك ايضا من فضل تسميتها بـــ(*الجرائم الخاصة*) استنادا الى مقالة (سذرلاند) تحت هذا العنوان والمنشور في المجلة الامريكية لعلم الاجتماع عام ١٩٤٠، والمقصود *بها جرائم مديرو العمل لصالحهم او لصالح مؤسستهم التي يديرونها والتي من الممكن ان نطلق عليها جرائم المديرين او جرائم الشركات الاقتصادية* *corporate crime* وهو يقترب اكثر الى المفهوم الاقتصادي لجرائم ذوي الياقات البيضاء (١١).

وفي بحثنا هذا نعرف (جرائم ذوي الياقات البيضاء) على انها :- *الجرائم التي ارتكبها اصحاب المناصب الادارية العليا من السياسيين المنتمين الى الاحزاب المشاركة في السلطة*

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

والمتعاونين معهم للحصول على ثروات غير مشروعة ولتحقيق مصالحهم الشخصية والحزبية والفئوية .

ثانيا : نماذج من دراسات سابقة :

على الرغم من اهمية دراسة (جرائم ذوي الياقات البيضاء) الى انها لم تاخذ كفايتها من الدراسة العلمية (لاسيما في الوقت الراهن) ، فقد سارت الدراسات العلمية للجريمة في مسارات مختلفة . *المسار الاول* ركز على مسببات الجريمة والعوامل المؤثرة فيها اذ ركز البعض على العوامل البايولوجية ودورها في الدفع للجريمة وتناول اخرين على العوامل النفسية وانعكاسها على الجريمة وركز ثالث على العوامل الاقتصادية ، وتناول رابع دور الجوانب القانونية والتشريعية ، واهتم خامس بدور العوامل الاجتماعية بكل تفرعاتها واثرها في الدفع للجريمة .

اما *المسار الثاني* ركز على القائم بالفعل الاجرامي واهمية دراسته من كافة الجوانب لمعرفة الاسباب التي اوقعته في الجريمة ، وركز *المسار الثالث* على دراسة النتائج المترتبة عن الجريمة وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع ، اما *المسار الرابع* فقد ركز على كيفية معالجة الجريمة ومحاربتها والحد من انتشارها ، وقد دخلت دراسة جرائم ذوي الياقات البيضاء في بعض هذه المسارات وتشتت بينها ولم تبرز بشكل كبير رغم اهميتها وخطورتها على المجتمعات .

وسوف نتطرق هنا لنماذج من الدراسات التي تناولت موضوع (جرائم ذوي الياقات البيضاء) والتي تستند في اساسها الى دراسة العالم الامريكي (ادوين سذرلاند) التي لن نتطرق اليها تجنباً لتكرار المعلومات ونظرا لكون هذه الدراسات تفسر وتحلل مفهومه للجرائم من زوايا مختلفة ، والدراسات هي :

١- دراسة هادي صالح العيساوي (تفسير سذرلاند لجرائم ذوي الياقات البيضاء مع عامل مفسر جديد لتلك الجرائم)

يستعرض الباحث بشكل تاريخي بداية ظهور مصطلح جرائم ذوي الياقات البيضاء على يد العالم الامريكي ادوين سذرلاند من خلال القائه لبحث يحمل نفس العنوان White-collare Criminality في مؤتمر للجمعية الامريكية لعلم الاجتماع عام ١٩٣٩ ثم تبعه بمقال اخر بعنوان جرائم الاعمال Criminal Business ثم مقال اخر بعنوان Is White Collare Crime Crime? واخيرا ظهر له عام ١٩٤٩ كتاب (جرائم الياقات البيضاء) الذي استمد مادته من مقالاته السابقة ، وقدم فيه تعريفا

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

لهذه الجرائم مؤكدا فيه على الجرائم التي ترتكب من قبل افراد من الطبقة العليا في المجتمع الامريكي مستترة وراء مركزها الاجتماعي المرموق وكان اكثر افرادها من اقطاب الصناعة وكبار رجال الاعمال . وقد توصل (سذرلاند) الى ذلك المفهوم من خلال دراسة تتبعية للاحكام الصادرة من المحاكم الفدرالية والمحلية الامريكية خلال (٢٥) عاماً مبيا ان هناك نحو (٩٨٠) حكماً صدر بحق (٧٠) شركة راسمالية اي بمتوسط قدره (١٤) حكم لكل شركة ، وكان من ابرز جرائمها :-

أ- مخالفة قوانين الملكية الفنية والصناعية والتجارية

ب- اهدار حقوق العمل التي كفله القانون القومي للعلاقات العمالية

ت- التلاعب في مزاولة العمليات المالية

ث- تقييد حرية التجارة .

وتوصل سذرلاند الى ان عاملي الثروة والمكانة اللتان يتمتع بهما ابناء الطبقة العليا في المجتمع هما عاملين مساعدين لدى الكثيرين من افراد تلك الطبقات لارتكاب جرائم الياقة البيضاء من خلال استخدام الثروة والمكانة خطوطاً دفاعية يحتمون وراءها من طائلة القانون . وقدم شرحا لتفسير سذرلاند لهذه الجرائم حسب مفهوم الاختلاط التفاضلي الذي يرى ان الجريمة تكتسب بالتعلم والاختلاط مع الاشخاص الذين ينتهكون القانون وغيرها من العوامل التي ذكرها في نظريته الشهيرة ، اما العامل المفسر الجديد لجرائم الياقة البيضاء حسبما يرى الباحث فيكمن فيما اسماه بعامل (الاستغلال المتصل) ، فهو يعتقد بان جذور النظام الصناعي قامت بالاساس على الاستغلال فالمواد الاولية التي تدخل في الصناعات الضخمة لم تكن تسد في حينها حاجة الصناعات فانطلقت اكثر البلدان بالبحث عنها في دول العالم الثالث وظهر نوع من التشابك في المصالح بين بعض رجال الاعمال وبعض السياسيين لدعم احدهما للاخر. فالصناعي يبحث عن المزيد من المواد الخام لصناعته والسياسي بحاجة الى الثروة لانها مصدر قوة اجتماعية وسياسية ، ثم استمر تشابك المصالح الخفي بين فئة من الفريقين (السياسيين ورجال الاعمال الكبار) في داخل الدول الصناعية نفسها في مراحل لاحقة معبراً عنه بصور عديدة احداها جرائم الياقة البيضاء . ويرى الباحث ان عامل (الاستغلال المتصل) هو احد العوامل الخفية الدافعة لرجال الاعمال والسياسيين لارتكاب تلك الافعال الاجرامية [١٢].

٢- دراسة عبود السراج (جرائم اصحاب الياقات البيضاء) .

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

يقدم الباحث تصوراته عن مفهوم جرائم الياقة البيضاء بالاستناد الى التعريفات التي قدمها كل من (سذرلاند) و (ادلهيرتز) ويقارن بينهما بالشكل الاتي :

أ- الفاعل في تعريف (سذرلاند) لابد ان يكون شخصاً قابلاً للاحترام ، ومن افراد الطبقة الاجتماعية العليا ، اما اذا كان من غير هذه الطبقة فلا يمكن ان تعد افعاله غير قانونية ومن جرائم الياقات البيضاء ، اما (ادلهيرتز) فيهمل الفاعل اهمالاً مطلقاً ، ويوجه كامل اهتمامه للفعل فهو يذكر عدد كبير من المخالفات لقواعد التجارة والمصارف والضرائب ويعتبرها من جرائم الياقات البيضاء ، بصرف النظر عن شخص مرتكبها او طبقته الاجتماعية والاقتصادية .

ب- يرى (سذرلاند) ان الفعل لايدخل في عداد جرائم اصحاب الياقات البيضاء الا اذا ارتكبه احد افراد الطبقة الاجتماعية والاقتصادية العليا، اثناء ممارسته عمله المهني ، اي ان يكون الفعل مرتبط بعمل الفاعل المهني ارتباطاً تاماً ، اما اذا اقدم الجاني على ارتكاب الفعل بصفته الشخصية ، فلا يعد فعله من جرائم اصحاب الياقات البيضاء . اما (ادلهيرتز) فلا يعلق اهمية كبيرة على مهنة الفاعل ، فهو يمكن ان يكون من اي مهنة كانت ، وان يرتكب فعله في معرض ممارسته لمهنته ، او خارجها ، بصفته المهنية او بصفته الشخصية ، وهذا نتيجة طبيعية لتركيز (ادلهيرتز) على جوهر الفعل واهماله للفاعل تماماً .

ويرفض الباحث نظرية اصحاب الياقات البيضاء القائمة على الفعل ويؤيد نظرية (سذرلاند) المبنية في جوهرها على شخص الفاعل مع ضرورة التوسع في مفهوم الفاعل . ويؤكد على اهمية وخطورة جرائم اصحاب الياقات البيضاء من ثلاث نواحي هي : (انتشارها – وتكلفتها المادية – وارتباط خطورتها بالتطور الحضاري) .

واخيرا يذكر الباحث ان بعض علماء الاجرام يخرجون جرائم اصحاب الياقات البيضاء من نطاق نظرية (السلوك الاجرامي) وذلك لاسباب عديدة منها :

١- لايمكن ان نقارن جرائم اصحاب الياقات البيضاء بجرائم السرقة والنصب والتزييف وغيرها من الجرائم الخطرة التي يستحق فاعلها تسمية مجرم بالمعنى الكامل للكلمة .

٢- ليست المحاكم القضائية هي صاحبة الاختصاص دائما في محاكمة اصحاب الياقات البيضاء بل غالبا ما يحاكم هؤلاء امام لجان ادارية .

٣- تقتصر عقوبة بعض جرائم اصحاب الياقات البيضاء على الغرامة ، واحياناً تكتفي المحكمة باحد تدابير الاحتراز وحتى في حالة وجود الحبس لا تزيد مدة العقوبة عن سنة .

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

٤- يعتقد اصحاب الياقات البيضاء بانهم مواطنون محترمون وحتى بعد الحكم عليهم بعقوبة جزائية او دخولهم السجن فهم لا يعتقدون بانهم مجرمون ، لان نشاطاتهم غير المشروعة لا تستحق في نظرهم ان تسمى جرائم بالمعنى المتعارف عليه للكلمة [١٣].

ثالثا:من هم (ذوي الياقات البيضاء في العراق) :

لقد اثبتت التطورات خلال السنوات الاخيرة تفاقم مسارات الانحراف والفساد وبالذات من جانب الافراد ذوي المكانة الاجتماعية والاقتصادية المتميزة او ما يطلق عليهم جماعة الصفوة او النخبة في المجتمع ، حتى باتت الشكوى واضحة في العديد من المجتمعات النامية ، من غياب الطهارة الثورية وانتشار انماط فاسدة من ممارسات النخبة السياسية والاقتصادية والبيروقراطية ومع ان مثل هذه الممارسات موجودة ايضا في المجتمعات المتقدمة الا ان الخطورة تكمن في ان الانحراف والفساد من جانب النخبة في المجتمعات النامية كاد ان يصبح هو القاعدة [١٤]، وفي العراق كان للاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ دورا خطيرا في احداث تغير شامل في جميع مفاصل الدولة العراقية وتولى الحكم فيه موظف امريكي رفيع اسمه (بول بريمر) ، اصدر مجموعة من القرارات غيرت شكل السلطة في العراق وجلبت معها الويلات لهذا المجتمع الذي لم يعرف الاستقرار منذ دخول المحتل اليه ، ومن بين تلك القرارات كان تشكيل (مجلس الحكم الانتقالي) الذي قام على فكرة تقاسم السلطة بين الاحزاب والمكونات السياسية العراقية وهو عبارة عن نظام للمحاصصة قائم على اساس عرقي ودينى انعكس سلبيا على تقاسم المناصب الوزارية والادارية في كافة مفاصل الدولة العراقية . وظهرت بوادر الفساد بظهور هذا المجلس الذي يمثل اعلى سلطة حكمت العراق في تلك الفترة ، اذ يقول (بريمر) مؤسس الفساد في العراق بعد الاحتلال الامريكي :

((كانت القضية الوحيدة التي حلت بسرعة في مجلس الحكم هي تحديد رواتب اعضائه ، فقد توصلت لجنة فرعية الى موازنة فاحشة للمجلس باقتراح ان يتقاضى الاعضاء (50000) دولار في السنة ، وكانت الميزانية المقترحة للخمسة وعشرين عضواً في مجلس الحكم تفوق موازنة وزارة التربية العراقية التي تضم اكثر من (325000) موظف في ذلك الوقت)) [١٥].

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

وقد ادت التغييرات التي احدثتها سلطة الاحتلال الامريكي ومجلس الحكم العراقي الى تعرض مؤسسات الدولة الى مشاكل واضطرابات عديدة ، جاءت في مقدمة هذه المشاكل حدوث موجات متكررة من التغير السريع وغير المخطط له في المؤسسات الادارية خاصة على الشخصيات القيادية والمدراء العامين واقصاء معظم الكفاءات والنخب الادارية التي امتلكت خبرات ادارية متراكمة في العمل البيروقراطي وحل محلهم اشخاص غير اكفاء مهنياً وادارياً استغلوا انتماءاتهم السياسية والطائفية من اجل الوصول الى المناصب الادارية العليا للدولة ولا تتناسب مع مستوى كفاءتهم وخبراتهم المعرفية بصورة تجعلهم غير مؤهلين عمليا لادراة المؤسسات الرسمية ، ومثل هذا البناء المؤسسي الجديد الذي يقوم على معايير الولاء الطائفي والعقبات الشخصية والغير موضوعية يجعل المؤسسات البيروقراطية بعيدة عن معايير الكفاءة في اختيار وتعيين الموظفين على مختلف المستويات الادارية ، ويشجع وصول شخصيات انتهازية وغير نزيهة الى المراكز القيادية المهمة في الدولة ولا تهتم الا بتحقيق مصالحهم الخاصة ، الامر يعكس بجلاء اغتراب تلك القيادات الادارية الجديدة وابتعادهم عن تطوير وتسيير المؤسسات الرسمية بنجاح ، ويسهم في تبنيهم اتجاه نفعي تجاه الوظيفة العامة باعتبارها وسيلة لتحقيق المصالح والطموحات الشخصية بدلا من توظيف هذه الوظيفة لخدمة الصالح العام ، وتصبح بالتالي المؤسسة البيروقراطية محكومة بالبنى العصبية واقتسام الغنائم لصالح فئات محددة (١٦) .

كما تعمدت سلطة الاحتلال بتفعيل العشيرة وزجها في السلطة ليس ايمانا بالعشيرة وحفاظا عليها بل لانهم يعرفون ان مبادئ ومفاهيم المؤسسات السياسية تتناقض مع مبادئ ومفاهيم العشيرة ، ولخلق التجزئة الاجتماعية وبلورة التناقض السياسي اضافوا اليها العقيدة الدينية والطائفية فكانت تقسيمات السلطات المؤقتة سواء في مجلس الحكم المعين او السلطة المؤقتة المعينة وفقاً للولاءات الجزئية للعشيرة والطائفة وليس على اسس علمية مبنية على الكفاءة والخبرة فصار الفرد العراقي مقتنعا بعدم وجود قواعد صحيحة لبناء السلطة السياسية واصبح المسؤولون السياسيون اول من ينتهك المعايير السياسية في قراراتهم وان الانحراف عن المعايير المعروفة تصبح قاعدة في العمل السياسي (١٧).

أن اكثر المشمولين بسلوك التجاوز على المال العام هم طبقة السياسيين والمسؤولين الحكوميين الذين يستخدمون نفوذهم من اجل تحقيق مصالح الغير الذين تربطهم بهم علاقات او مصالح مادية وقد يلجأ الكثير منهم الى تسهيل حصول رجال الاعمال في القطاع الخاص على قروض من البنوك الحكومية بفوائد منخفضة وبدون ضمانات كقابل حصول المسؤول على جزء من القروض كرشوة او عمولة (١٨) .

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

ويضرب (هنتجتون) مثال على سياسيي امريكا اللاتينية فيقول : انهم ليسوا موضع ثقة لكي ينتخبهم الناس ، والسبب في انهم افسدوا القطاع العام من خلال ثلاثة اشكال :

١- الشكل التقليدي ، وهو ان الرسميين يتلقون عمولات ورشاوى من كل مشروع يتحقق ن او عن كل خرق للقوانين واللوائح لمصلحة شخص ما .
٢- الشكل غير المباشر ، حيث الفساد يفيد شخصا انت متحالف معه وان ظلت يدك نظيفة .
٣- شراء العملاء ، وهو الاكثر كلفة ، حيث تستخدم الاموال العامة لشراء جماعات كبيرة من الناخبين .

ويبدو هنا وكأن السياسيين ليسوا موظفين عامين منتخبين لخدمة الجمهور مع الالتزام بالقوانين وانما حكام لهم سلطة مطلقة تقاس مكانتهم بقدرتهم على انتهاك القوانين ، وهذا هو معنى السلطة الحقيقية عندهم – القدرة على العمل فوق القانون - ، ويضيف ان (النخبة) : وهم الجماعات التي تدير القطاعات الرئيسية في المجتمع ، هؤلاء هم المسئولون اساساً عن اطراد ودوام حالة الفقر [١٩]. ولو دققنا في كلام (هنتنجتون) لوجدناه يتحدث بصورة طبق الاصل عن مايجري في العراق ، فمعظم سياسيوا الاحزاب المسيطرون على مؤسسات الدولة ومرافقها يقومون بجميع هذه الاعمال وغيرها ايضاً وهم يحتمون بمراكزهم التي توفر لهم الحصانة ويدعمهم في ذلك احزابهم المتنفذة المسيطرة على السلطة في البلاد ، وهم يشكلون بذلك فئة يمكن ان نطلق عليها (ذوي الياقات البيضاء في العراق) والمقصود بهم (السياسيون الاداريون) الذي يحتلون المراتب الادارية العليا في الوزارات والهيئات الحكومية كالوزراء والمدراء العامين والمستشارين ومن بدرجتهم وهم الفئة المقصودة في هذه الدراسة لاسيما من يقوم منهم بجرائم الفساد وماشابهها من جرائم اخرى .

رابعا : حجم جرائم ذوي الياقات البيضاء في العراق وأنواعها :

بعد ان قمنا بتحديد ذوي الياقات البيضاء في العراق من السياسيين الاداريين ، نعرض الان ابرز ما قام به بعضهم ممن ارتكبوا جرائم سلطت عليها الاضواء بشكل رسمي من قبل الدولة ، وسوف نعتمد في دراستنا الحالية على اخر ما نشر من تقارير هيئة النزاهة وهي احد ابرز المؤسسات التي استحدثت لمحاربة الفساد والجريمة في اجهزة الدولة ومؤسساتها ، وفيما يلي ابرز الجداول التي تعرض حجم جرائم ذوي الياقات البيضاء من السياسيين الاداريين وكما ياتي :-

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

جدول (١) يوضح اوامر الاستقدام الصادرة بأوامر قضائية بحق المتهمين من الوزراء والمدراء العامين ومن بدرجتهم منذ تاسيس هيئة النزاهة [٢٠]:-

	٢٠٠٤-٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
عدد اوامر الاستقدام	لا تتوفر احصاءات	٤٠٨٢	٧٨٦٤	٦٠٢٩	٦٦٠٣	٤٥٢٣	٣١٧٣
وزير او بدرجته		*٧	*١٥	*٢٧	*٣٦	*٣٦	*١٣
مدير عام فأعلى او بدرجتهما		*١٩٠	*١٥٧	*٢٠٥	*٤١٢	*٣٣٥	*٩١

نلاحظ من الجدول ارتفاع اعداد الوزراء والمدراء العامين سنويا نتيجة توجيه الاتهام لهم بقضايا فساد والبعض منهم ربما يكون قد وجه له اكثر من امر استقدام نتيجة اتهامه لاكثر من مرة مما يشير الى احتمالية قيامهم ببعض هذه الجرائم او جميعها ، كما ان وجود اعداد لوزراء في جداول اوامر الاستقدام سنوياً يشير الى تواجد الفساد والجريمة في وزاراتهم بشكل مستمر، والمصيبة اكبر في اعداد المدراء العامين ومن بدرجتهم اذ نلاحظ ارتفاع اعدادهم بشكل كبير سنوياً ، فهو يقترب من الـ(١٠٠) في اقل حالاته ويزيد عن الـ(٤٠٠) في اسوأ حالاته وهو مؤشر خطير على انتشار جرائم (ذوي الياقات البيضاء) بين هذه الفئة الادارية العليا على الرغم من الامتيازات الكبيرة التي يتمتع بها هؤلاء .

وفيما يتعلق بأوامر القبض الصادرة بحق المتهمين من ذوي الياقات البيضاء ندرج الجدول الاتي:

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

جدول (٢) يوضح اعداد اوامر القبض الصادرة بأوامر قضائية بحق المتهمين منذ تأسيس هيئة النزاهة[٢١] :

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
عدد اوامر القبض	لا تتوفر احصاءات			٦٣٠	٣٧١٠	٤٢٢٥	٣٥١٧	٢٦٦٧	٢٠٤٩	١٤٥٩	٢١٢٨
وزير او بدرجته						*١	*١١	*٩	*١٩	*٢٤	*٩
مدير عام فأعلى او بدرجتهما		١٧٣	١٤	٦	١٥٢	*٥٦	*٥١	*٩٩	*٩١	*٩٤	*٤٦

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع اعداد الوزراء والمدراء العامين ومن بدرجتهم (ذوي الياقات البيضاء) بشكل تدريجي تقريبا حسب السنوات مما يدل على زيادة تورطهم في قضايا الفساد واصدار اوامر قبض بحقهم بعد ثبوت الادلة التي تدينهم وشركائهم ، فقد تجاوزت اعدادهم العشرات على مدى السنوات (٧٣) وزير او من بدرجته في (٦) سنوات فقط ، واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان (بعضهم مطلوب باكثر من قضية) فسيكون لنا على اقل تقدير (٢-٣) وزراء او من بدرجتهم فاسدين في كل عام ، وهو رقم خطير على قلته لان فساد الوزير اكثر خطورة وتاثير على اقتصاد البلد من عشرات او مئات المجرمين ، اما اعداد المدراء العامين ومن بدرجتهم من المدانين الذين اصدرت بحقهم اوامر القاء قبض فقد بلغ (٧٨٢) على مدى (١١) عام ، واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان (بعضهم مطلوب باكثر من قضية فساد) فسيكون لدينا في كل عام عشرات المدراء العامين ومن بدرجتهم من الذين ارتكبوا جرائم فساد مما يؤدي الى هدر وسرقة ملايين الدولارات سنويا وينعكس سلبا على حياة ابناء المجتمع العراقي وما يقدم لهم من خدمات متدنية تزيد من معاناتهم اليومية .

والمشكلة تكمن في فيما بعد اوامر القاء القبض اذ يحال المتهمون الى القضاء وهناك تم تبرئة قسم منهم ، والمدانين اما يشملهم العفو او يهربوا خارج البلد على الرغم من ان القيمة المالية للجرائم التي ارتكبوها تقدر بترليونات الدنانير سنويا ، وهذا سيشجع الكثير ممن يحملون نوايا الجريمة

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

والانحراف في داخلهم لاستغلال الفرصة والظروف الحالية للقيام بسلوكيات اجرامية وبالتالي استمرار جرائم ذوي الياقات البيضاء باشكال مختلفة .

جدول (٣) يوضح اعداد المتهمين المشمولين بقانون العفو واقيام الفساد فيها منذ صدور القانون [٢٢] :

السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	المجموع
عدد المشمولين بالعفو	٢٧٧٢	٤٩٨	٩٠٣	٥٨٥	٨٠٤	٥١٩	٢٢٦	٦٤٠٧
قيمة الفساد في الدعاوى	٣٢٩٢٣٧٩٣٨٠٧٤	-	-	-	-	١٢٥١٩٤٨٥٧٥ د.ع	٢٢٦٧٧٦٢٧٤٣٣ د.ع	٣٥٣١٦٧٥١٤٠٨٢ د.ع

نلاحظ من الجدول السابق ان مجموع القيم المالية لجرائم (المفرج عنهم بالعفو) لثلاث سنوات فقط (٢٠٠٨سنة صدور قانون العفو و سنة ٢٠١٣ و ٢٠١٤) بلغت (٣٥٣) ترليون دينار عراقي اي ان هذه الاموال ذهبت ادراج الرياح وخرج سارقوها من السجن بموجب قانون العفو وكأن شيئاً لم يكن ، فالقانون لا يطبق على جميع الموظفين بشكل عادل وانما يقتصر تطبيقه على من لا يملكون من يذود عنهم ويحميهم ويدافع عنهم من القيادات الادارية العليا او النخب السياسية في الدولة ، الامر الذي يؤدي الى حدوث خلل في تنظيم العمل القانوني وفي تطبيق اللوائح القانونية بشكل صحيح نتيجة عدم استقلالية السلطة القانونية وخضوعها لسيطرة الادارات العليا في الاجهزة التنفيذية اضافة الى الضغوط السياسية والطائفية التي تؤثر على تطبيق القانون بشكل عادل على الجميع [٢٣]، وبالتالي يكون القانون العوبة بيد المتنفذين الذين يستغلونه بين الحين والاخر لاصدار قرارات العفو بين الحين والاخر وتطبيقه على الموظف الصغير وترك الموظف الكبير او تطبيقه جزئيا على الموظف الكبير ومن ثم العفو عنه .

اما فيما يتعلق بانواع جرائم ذوي الياقات البيضاء في العراق واستنادا الى تقارير هيئة النزاهة يمكن ان نحصر ابرز هذه الجرائم بما يأتي :

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

((الرشـوة – اسـتغلال النفـوذ – الاخـتلاس – تبـيض الامـوال- الاضـرار المتعمـد بالمـال العـام – تجـاوز الحـدود الوظيفيـة – التزويـر – الاهمـال – سـرقة امـوال الدولـة – مخالفـة الاوامر والتعليمات))

خامساً: الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجرائم ذوي الياقات البيضاء في العراق :

١- انتشـار الفقـر : مـن الطبيعـي ان ينتشـر الفقـر فـي المجتمـع العراقـي نتيجـة للفسـاد المستشـري فيـه ، فمعظـم دوائـر الدولـة ومفاصـلها تعـاني مـن الفسـاد الـذي اهـدر امـوالا هائلـة كـان الفقـراء احـوج مـا يكونـوا اليهـا ، فقـد اشـارت دراسـات عـدة الـى ان تفشـي ظـاهرة الفسـاد الاداري والمـالي والمتمثـل بالاختلاسـات الضـخمة التـي تأخـذ مـن المـال العـام وتـذهب الـى الحسـابات الشخصـية لـبعض المسؤولين الحكوميين وتركـز الامـوال الضـخمة فـي ايـد فئـة قليلـة مـن المجتمـع حـرم الاكثريـة مـن النـاس مـن الخـدمات الضـرورية بانواعهـا واثقـل كاهـل المـواطن العراقـي فـي سـبيل الحصـول علـى تلـك المسـتلزمات باسـعار باهضـة ممـا اضـاف اعبـاء جديـدة علـى اعبـاءه وزاد مـن شـريحة الفقراء في البلد [٢٤].

٢- ضـياع ثـروات البلـد ، اذ تشـير التقـارير الـى ان موازنـات العـراق منـذ عـام ٢٠٠٣-٢٠١٤ قـد بلغـت (٨٥٠) مليـار دولار يضـاف اليهـا موازنـة ٢٠١٥ وفروقـات اسـعار الـنفط فـي عـامي ٢٠١٣و ٢٠١٤ ، اي ان المجمـوع يتجـاوز (ترليـون دولار) [٢٥]، وهـو رقـم مخيـف لميزانيـات ضـخمة جـدا لـم يشـهدها المجتمـع العراقـي سـابقا ، وكـان مـن الممكـن ان تنقـل المجتمـع العراقـي الى مصاف الدول المتطورة اذا ما استغلت بشكل منظم .

٣- سـوء الخـدمات المقدمـة مـن قبـل اجهـزة الدولـة ووزاراتهـا لابنـاء المجتمـع وعلـى راسـها (الكهربـاء) الـذي يعـد مشـكلة العـراق الازليـة التـي اضـاعت مليـارات الـدولارات نتيجـة اسـتغلال (اصـحاب الياقـات البيضـاء فـي هـذه الـوزارة) للامـوال المخصصـة لهـذا القطـاع الحيـوي فـي كـل الموازنـات السـابقة وسـرقتها وتبديـدها دون تقـديم هـذه الخدمـة بشـكل يتناسـب مـع مـا صـرف عليهـا .

٤- انتشـار جـرائم الفسـاد فـي مؤسسـات الدولـة ، لان المـوظفين الصـغار سـيقومون بـنفس مـايقوم بـه وزيـرهم او المـدراء العـامون وغيـرهم مـن المـوظفين الكبـار الـذين يسـتغلون مناصـبهم ومـواقعهم الادارية ويتحول الموضوع الى ثقافة عامة شائعة بين الكوادر الوظيفية .

Thi Qar Arts Journal
ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X
vol 33 No.2 .2020

٥- ضعف الثقة بالمؤسسات الادارية وقيادتها العليا ، مما ينعكس سلبا على علاقة المواطنين بالمؤسسات وفي طريقة تعاملهم معها لاسيما وان انتشار الفساد في الادارة العليا للمؤسسات الحكومية معناه ضمنيا انتشاره في قاعدتها الدنيا التي تكون اكثر احتكاكا مع المواطنين .

سادساً : نتائج الدراسة :

١- اظهرت الدراسة وجود وانتشار جرائم ذوي الياقات البيضاء في العراق في مؤسسات الدولة المختلفة نتيجة لبعض السياسات الخاطئة التي تتبعها القيادات السياسية في اختيار الوزراء والمدراء العامين ومن بدرجتهم في كافة الوزارات ، والقائمة على نظام المحاصصة ووضع الرجل غير المناسب في المكان المناسب .
٢- ارتفاع حجم جرائم الفساد بكافة اشكالها بين اصحاب ذوي الياقات البيضاء استنادا لما جاء في تقارير هيئة النزاهة في العراق ، اذ نجد في كل عام وجود العشرات منهم تثبت عليهم دعاوى فساد ويحالون الى المحاكم ناهيك عن الجرائم الخفية المماثلة .
٣- تنوع جرائم ذوي الياقات البيضاء في العراق ومن ابرزها واكثرها انتشاراً (الرشوة ، واستغلال النفوذ ، وسرقة المال العام)
٤- ضعف الاجراءات الحكومية لمكافحة مثل هذه الجرائم نتيجة تحصن (ذوي الياقات البيضاء) وراء الاحزاب والكتل السياسية والمراكز الرسمي التي يحتلونها وما توفره لهم من حصانة وحماية ، على الرغم من مناداة جميع الحكومات المتعاقبة منذ الاحتلال الامريكي ٢٠٠٣ ولحد الان لمحاربة الفساد .
٥- استنزاف ثروات البلد وضياع مئات المليارات من الدولارات نتيجة لجرائم ذوي الياقات البيضاء انعكس على المجتمع العراقي بصورة سلبية زادت من مشاكله الاجتماعية وعلى راسها الفقر والبطالة وانعدام الامن والخدمات والهجرة الخارجية والنزوح الداخلي .

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

التوصيات:

١- تشديد الاجراءات الخاصة بمحاربة الفساد بكل اشكاله لاسيما جرائم ذوي الياقات البيضاء وذلك لخطورتها الكبرى على المجتمع العراقي .
٢- تفعيل نظام (من اين لك هذا) على جميع المسؤولين الكبار في ادراة الدولة بغض النظر عن مراكزهم التي يحتلونها او انتماءاتهم السياسية .
٣- المحاسبة الفعلية للوزراء والمدراء العامين ومن بدرجتهم الذين تثبت ادانتهم بجرائم الفساد ومصادرة جميع الاموال التي حصلوا عليها نتيجة فسادهم .
٤- الغاء قوانين العفو العام او استثناء (ذوي الياقات البيضاء) منها .
٥- متابعة الاموال المسروقة خارج العراق واستقدام المجرمين الكبار الذين هربوها بالتعاون مع الانتربول الدولي .
٦- الاعتماد على الاسس السليمة لاختيار القيادات الادارية في مؤسسات الدولة كافة وعلى راسها التخصص الدقيق والخبرة الطويلة والامانة وعدم الولاء للانتماء الاخرى غير الوطن .

المصادر :

١- ابن منظور ، لسان العرب ، لبنان ، دار بيروت للطباعة والنشر ، المجلد الثاني عشر ، ١٩٥٥
٢- احمد عبدالعزيز عبدالعزيز، الاختلالات البنيوية في المجتمع العراقي في ظل الاحتلال الامريكي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم الدراسات الاجتماعية ، ٢٠١٣
٣- احسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، ١٩٩٩
٤- انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة فائز الصياغ ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ودار ترجمان ، ط٤ ، ٢٠١٠
٥- بول بريمر ، عام قضيته في العراق ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٦

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

٦- حسن طبرة ، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، بغداد ، هيئة النزاهة ، العدد السادس ، ٢٠١٣

٧- رباح مجيد الهيتي ، انهيار سلطة الدولة في العراق ، دمشق ، دار العراب ودار نون للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠

٨- صمويل هنتنجتون و لورانس هاريزون ، الثقافات وقيم التقدم ، ترجمة شوقي جلال ، القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٩

٩- عبدالفتاح ابراهيم عبدالنبي ، التناول الاعلامي لجرائم النخبة ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩١

١٠- عبود السراج ، جرائم ذوي الياقات البيضاء ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي ، السنة الاولى ، العدد الثاني، ١٩٧٧

١١- غوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري واخرون ،المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠٠٧

١٢- قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته ، بغداد ، مطبعة الزمان ، ط٥، ١٩٩٧

١٣- محمود ابو زيد ، المعجم في علم الاجرام والاجتماع القانوني والعقاب ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر ، ٢٠٠٣

١٤- ندوة جرائم ذوي الياقات البيضاء ، مجموعة من الباحثين ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي ، المجلد ٢٣، العدد٣ ، ١٩٩٩

١٥- نور شدهان وعبدالكاظم داخل ، الفساد واثره على الاقتصاد العام ، بحث منشور على موقع هيئة النزاهة www.nazaha.iq

١٦- هادي صالح العيساوي ، اضافات نظرية في علم الاجتماع ، بغداد ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ،ط٢ ، ٢٠١٠

١٧- هيئة النزاهة ، التقرير السنوي لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ ، منشورة على موقع هيئة النزاهة www.nazaha.iq

١٨- وسام الكبيسي ، ضياع ترليون دولار.. اين ذهبت اموال العراق ، صحيفة العربي الجديد ، قطر ، بتاريخ ٢٠١٦/٢/٨ ، على الموقع www.alaraby.co.uk

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

(١) ابن منظور، لسان العرب، لبنان: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٥، المجلد الثاني عشر،ص ٩١.

(٢) احسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، ١٩٩٩، ص٢٣٠.

(٣) قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته ، بغداد ، مطبعة الزمان ، الطبعة الخامسة ١٩٩٧، ص١٤.

(٤) هادي صالح العيساوي ، اضافات نظرية في علم الاجتماع ، بغداد ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ،ط٢ ، ٢٠١٠، ص١١٨

(٥) عبود السراج ، جرائم ذوي الياقات البيضاء ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي ، السنة الاولى ، العدد الثاني، ١٩٧٧ ، ص٨٩

(٦) محمود ابو زيد ، المعجم في علم الاجرام والاجتماع القانوني والعقاب ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر ، ٢٠٠٣ ، ص٦٠٢

(٧) انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة فائز الصياغ ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ودار ترجمان ، ط٤ ، ٢٠١٠ ، ص٢٩٧-٢٩٨

.

(٨) ندوة جرائم ذوي الياقات البيضاء ، مجموعة من الباحثين ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي ، المجلد ٢٣، العدد٣ ، ١٩٩٩ ، ص٢٥٤-٢٥٥

(٩) عبود السراج ، مصدر سابق ، ص١٠١

(١٠) هادي صالح العيساوي ، مصدر سابق ، ص١١٩

(١١) غوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري واخرون ،المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠٠٧ ، ص٤٧٩

.

(١٢) هادي صالح العيساوي ، مصدر سابق ، ص١٢٩-١٣٠

.

(١٣) عبود السراج ، مصر سابق ، ص١١٥

.

(١٤) عبدالفتاح ابراهيم عبدالنبي ، التناول الاعلامي لجرائم النخبة ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩١، ص٦

(١٥) بول بريمر ، عام قضيته في العراق ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٦ ، ص١٦٢

.

(١٦) احمد عبدالعزيز عبدالعزيز، الاختلالات البنيوية في المجتمع العراقي في ظل الاحتلال الامريكي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم الدراسات الاجتماعية ، ٢٠١٣، ص٣٦٤-٣٦٥

.

(١٧) رباح مجيد الهيتي ، انهيار سلطة الدولة في العراق ، دمشق ، دار العراب ودار نون للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ ، ص١٦٤و١٦٥

(١٨) نور شدهان وعبدالكاظم داخل ، الفساد واثره على الاقتصاد العام ، بحث منشور على موقع هيئة النزاهة ، www.nazaha.iq ، ص٢٠

(١٩) صمويل هنتنجتون و لورانس هاريزون ، الثقافات وقيم التقدم ، ترجمة شوقي جلال ، القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٩ ، ص١٣٧-١٣٨

(٢٠) هيئة النزاهة ، التقرير السنوي لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ ، منشورة على موقع هيئة النزاهة www.nazaha.iq

* الاعداد تشمل اوامر قد صدرت بحق نفس المتهم في حال توجيه اكثر من تهمة له او حكم باكثر من قضية

(٢١)هيئة النزاهة ، التقرير السنوي لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ ، منشورة على موقع هيئة النزاهة www.nazaha.iq

* تمثل الاعداد الاوامر التي قد صدرت بحق الوزير او المدير العام او من بدرجتهما لاكثر من قضية متهم فيها

(٢٢)هيئة النزاهة ، التقرير السنوي لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤ ، منشورة على موقع هيئة النزاهة www.nazaha.iq

(٢٣) احمد عبدالعزيز عبدالعزيز ، مصدر سابق ، ص٣٦٥

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 33 No.2 .2020

.

(٢٤) حسن طبرة ، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، بغداد ، هيئة النزاهة ، العدد السادس ، ٢٠١٣، ص٢٣

.

(٢٥) وسام الكبيسي ، ضياع ترليون دولار.. اين ذهبت اموال العراق ، صحيفة العربي الجديد ، قطر ، بتاريخ ٢٠١٦/٢/٨ ، على الموقع www.alaraby.co.uk